



## فلنواجه الإرهاب بالعدالة: قائمة مراجعة للرئيس الأمريكي المقبل

إن الردود الحكومية على الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر/أيلول 2001 وفي دول أخرى منذ ذلك الحين أضعفت إطار حقوق الإنسان. وجاء جزء كبير من هذا الهجوم على حقوق الإنسان نتيجة للسياسات والممارسات التي سمحت بها السلطة التنفيذية الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي وسأقت المبررات لها. ويتمتع الرئيس الأمريكي الجديد بالسلطة والقدرة على تصحيح بعض الضرر الذي لحق.

وتحدد منظمة العفو الدولية تحدياً حقوقياً من أجل المائة يوم الأولى من ولاية الرئيس الأمريكي المقبل. وتدعوه إلى:

### إغلاق غوانتانامو ووضع حد للاعتقال غير القانوني

الإعلان عن خطة لتوجيه التهم دون إبطاء إلى معتقلي غوانتانامو وإرسالهم للمحاكمة أمام المحاكم الاتحادية الأمريكية أو الإفراج عنهم مع توفير حماية كاملة لهم من مزيد من الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، وضمان توفير إمكانيات وافية للخطة.

ضمان إتاحة الفرصة لمعتقلي غوانتانامو الذي يمكن أن يتعرضوا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان إذا أعيدوا إلى بلدانهم الأصلية للعيش في الولايات المتحدة الأمريكية والعمل مع الحكومات الأخرى لضمان توفير الحماية لهؤلاء المعتقلين الآخرين.

إلزام الإدارة الأمريكية بعدم حرمان أي شخص تعسفاً من حريته (بما في ذلك عبر منع المراجعة القضائية الفعالة أو التدخل فيها) ووضع حد فوري لمعارضة حكومة الولايات المتحدة لعقد جلسات كاملة يمثل فيها المعتقلون في غوانتانامو وسواها من الأوضاع المشابهة أمام المحكمة للنظر في قانونية اعتقالهم.

التأكيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستغلق بشكل دائم مرفق الاعتقال في غوانتانامو وتحدد موعداً نهائياً قصيراً نسبياً لإغلاقه.

إصدار أمر رئاسي يضع حداً لاستخدام التسليم السري أو الاعتقال السري أو الاعتقال المطول بمعزل عن العالم الخارجي من جانب السلطات الأمريكية أو بالنيابة عنها في أي مكان.

إلغاء الأمر التنفيذي الصادر في 20 يوليو/تموز 2007 الذي سمح باستمرار برنامج الاعتقال السري والاستجواب لدى السبي أي إيه.

إلغاء الأمر العسكري الصادر في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 بشأن اعتقال بعض الأجانب ومعاملتهم ومحاكمتهم في الحرب على الإرهاب.

وضع حد للمحاكمات أمام اللجان العسكرية ونظام محاكم مراجعة وضع المقاتلين ومجالس المراجعة الإدارية.

## اجتثاث التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

الالتزام بالعمل مع الكونغرس لسحب جميع التحفظات والتفاهات التقييدية المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة التي اقترنت بتصديق الولايات المتحدة الأمريكية على معاهدات حقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

إصدار أمر تنفيذي يقضي بالألتجأ الولايات المتحدة الأمريكية تحت أي ظرف من الظروف إلى ممارسة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما هي محددة بموجب القانون الدولي.

إصدار الأمر بنزع صفة السرية عن جميع الآراء القانونية وغيرها من الوثائق التي تجيز أو تعتمد أساليب الاستجواب وأوضاع الاعتقال والتي تبحث في ما إذا كانت الأساليب أو الأوضاع تتماشى مع الحظر الوطني أو الدولي للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الإعلان بأن الإدارة لن تستخدم أية معلومات يتم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة في أية إجراءات، إلا ضد مرتكب مزعوم لهذه الانتهاكات.

## وضع حد للإفلات من العقاب

كشف أسماء جميع أولئك الذين تعرضوا للتسليم السري أو احتجزوا في برنامج الاعتقال السري وجنسياتهم ومكان وجودهم الحالي ووضعهم وملابس اعتقالهم.

التأكد من المباشرة بتحقيقات جنائية في برامج التسليم والاعتقال السريين التي تديرها السلطات الأمريكية أو تدار نيابة عنها.

الإعلان بأن إدارته ستعمل على ضمان حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتحمل السلطات الأمريكية مسؤولية عنها في الحصول الفعلي على سبيل انتصاف وتعويض.

رفض الإفلات من العقاب على الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي مثل ممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء معاملة ضد المعتقلين والاختفاء القسري.

التأكد من تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في جميع جوانب ممارسات الاعتقال والاستجواب الأمريكية في «الحرب على الإرهاب».

5 نوفمبر/نشرين الثاني 2008  
5 November 2008  
رقم الوثيقة:  
Index: AMR 51/117/2008

Amnesty International  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street, London  
WC1X 0DW, United Kingdom  
www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



فلنواجه الإرهاب  
بالعدالة  
منظمة العفو  
الدولية